

أدوات النفوذ الإسرائيلي في الشرق الأوسط: دراسة في العقيدة الأمنية والدور الاستراتيجي

Israel's Tools of Regional Influence in the Middle East: A Study in Security Doctrine and Strategic Role

رباب عماد الدين حسين عبدالحميد

طالبة ماجستير بكلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف

نجاح عبدالفتاح الرئيس

أستاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف

أسامة فاروق مخيمر

أستاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف

المستخلص

تناقش هذه الدراسة أدوات النفوذ الإسرائيلي في الشرق الأوسط كفاعل محوري في عقيدة الأمن الإسرائيلي والسعي نحو دور استراتيجي فعال في بيئة إقليمية متغيرة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢١. تركز الدراسة على تطبيق منهج المصلحة الوطنية من خلال دراسة الرؤية الإقليمية الإسرائيلية باعتبارها انعكاساً لأيديولوجيتها الأمنية، وتسعى لتفسير كيف توظف عناصر القوة العسكرية، والتفوق السيبراني والاستخباراتي، والتحالفات الإقليمية والدولية، والهيمنة التكنولوجية والاقتصادية، لتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

إن تحول العقيدة الأمنية الإسرائيلية من نموذج الردع التقليدي إلى نهج أكثر استباقي، كما يتضح من تقنيات مثل "الحرب بين الحروب"، والغارات الجوية الاستباقية، والعمليات السيبرانية السرية، تزامن في استراتيجية إسرائيل مع تحولات إقليمية كبرى بعد عام ٢٠١١، بما في ذلك تنامي النفوذ الإيراني، والثورات العربية، وظهور اتفاقيات التطبيع، التي أتاحت لإسرائيل فرصاً جيوسياسية جديدة لتوسيع نطاق نفوذها. كما توضح الدراسة تطور آليات القوة الإسرائيلية، التي تجاوزت التوسع الإقليمي التقليدي، مما أدى إلى تآكل الوحدة العربية، وتهميش القضية الفلسطينية في سبيل تحقيق أهداف استراتيجية شاملة، لا سيما احتواء إيران.

تستعرض الدراسة فعالية وحدود أدوات القوة الإسرائيلية في تحقيق نفوذ استراتيجي مستدام ضمن إطار إقليمي يتسم بتهديدات غير متكافئة وتتنافس متعدد الأقطاب كما تُقدم هذه الدراسة إطاراً لتحليل الموقف الاستراتيجي المتغير لإسرائيل وتداعياته على البنية الأمنية المتطورة في الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: النفوذ الإقليمي، العقيدة الأمنية الإسرائيلية، الردع، توازن القوى، الشرق الأوسط.

Abstract

This study analyzes Israel's tools of influence in the Middle East as a pivotal actor in its security doctrine and its pursuit of an effective strategic role in a changing regional environment during the period 2011–2021. The study is based on the application of the national interest approach by examining Israel's regional vision as a reflection of its security ideology. It seeks to explain how it employs elements of military power, cyber and intelligence superiority, regional and international alliances, and technological and economic dominance to achieve its strategic interests.

The shift in Israel's security doctrine from a traditional deterrence model to a more proactive approach, as evidenced by techniques such as the "war between wars," preemptive airstrikes, and covert cyber operations, coincided with major regional transformations in Israel's strategy after 2011, including the rise of Iranian influence, the Arab revolutions, and the emergence of normalization agreements, which provided Israel with new geopolitical opportunities to expand its sphere of influence. The study discusses the evolution of Israeli power mechanisms, which have gone beyond traditional regional expansion, leading to the erosion of Arab unity and the marginalization of the Palestinian issue in pursuit of comprehensive strategic objectives, particularly the containment of Iran.

The study reviews the effectiveness and limitations of Israeli power tools in achieving sustainable strategic influence within a regional framework characterized by asymmetric threats and multipolar competition. This study also provides a framework for analyzing Israel's changing strategic position and its implications for the evolving security architecture in the Middle East.

Keywords: Regional Influence, Israeli Security Doctrine, Deterrence, Balance of Power, Middle East.

المقدمة

إن إسرائيل لها تاريخٌ طويلٌ من التفاعلات والعلاقات مع دول المنطقة حيث تتشكل رؤيتها الاستراتيجية للمنطقة من ثلاثة ركائز وهي الدافع الأيديولوجي، وتخوفها من أقرانها الإقليميين، وأخيرًا مصالحها الجيوسياسية. إلا أنه بعد عام ٢٠١١ وما شهدته من انتكاساتٍ نتيجة انهيار النظام الإقليمي التقليدي، وظهور جهات فاعلة من غير الدول، وتحول خريطة التحالفات الإقليمية والدولية غيرت رؤية إسرائيل للمنطقة مما أدى إلى إعادة صياغة عقيدتها الأمنية وتوسيع أهدافها الاستراتيجية.

تحولت سياستها الخارجية من سياسة دفاعية إلى نهج استباقي نتيجة لهذا التغير، ولم يقتصر ذلك على حماية نفسها فحسب، بل أيضًا على إعادة تشكيل المنطقة استراتيجيًا لصالحها من خلال الاستفادة من الضعف العربي بعد عام ٢٠١١، حيث لم تسع إسرائيل إلى تعزيز نفوذها في المنطقة بالنهج التقليدي المتمثل في القوة العسكرية الصارمة فحسب، بل استخدمت أيضًا قدراتها السيبرانية والاستخباراتية، ولم تتردد في استخدام الردع

النووي مع الحفاظ على حالة الغموض المعتادة لديها في هذا الشأن. هذا لم يمنعها من إقامة تحالفات إقليمية أقرب إلى التطبيع للحفاظ على مصالحها.

تنطلق هذه الدراسة من إطار عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي لفهم كيفية توظيف أدوات النفوذ في بناء دور استراتيجي داخل بيئة إقليمية مضطربة. وتعتمد في تحليلها على منهج المصلحة الوطنية، من خلال دمج الردع العسكري والهيمنة التقنية والتحالفات الإقليمية والدولية لتعزيز النفوذ في الشرق الأوسط.

إشكالية الدراسة

شهدت بيئة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١ تحولات نوعية أعادت تشكيل خريطة التوازنات الأمنية والجيوسياسية، نتيجة تغير النظام العربي التقليدي، وظهور فواعل من غير الدول، وتنامي التهديدات غير المتكافئة مثل الحروب السيبرانية، والحروب بالوكالة. في هذا السياق، أعادت إسرائيل صياغة عقيدتها الأمنية لتتجاوز النموذج الدفاعي التقليدي، واعتمدت أدوات متعددة لبسط نفوذها الإقليمي.

وتتمثل إشكالية هذه الدراسة في محاولة فهم كيف وظفت إسرائيل أدوات القوة المختلفة العسكرية، والسيبرانية، والاستخباراتية، والدبلوماسية في ضوء عقيدتها الأمنية من أجل تعزيز دورها الاستراتيجي في المنطقة، كما تسعى الدراسة إلى تحليل مدى فعالية تلك الأدوات في تحديد دور إسرائيل كفاعل مهيم، وفي الوقت نفسه دراسة تأثير تلك الأدوات أمام تحديات بيئية معقدة ومتغيرة، ومن هنا، ينبثق السؤال الرئيسي للدراسة:

إلى أي مدى أسهمت أدوات النفوذ الإسرائيلي، ضمن إطار العقيدة الأمنية، في بلورة دور استراتيجي

فعال لإسرائيل داخل الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢١؟

الأسئلة الفرعية

١. ما الأسس الأيديولوجية والأمنية التي قامت عليها العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وكيف أسهمت في توجيه

رؤيتها الإقليمية بعد عام ٢٠١١؟

٢. ما هي أبرز أدوات القوة التي اعتمدت عليها إسرائيل خلال العقد الأخير؟ وكيف تم توظيفها في سياقات

متعددة؟

٣. إلى أي حد أسهمت التحالفات الإقليمية والدولية، مثل اتفاقيات إبراهيم في تعزيز النفوذ الإسرائيلي؟

٤. هل تمكنت إسرائيل من تغيير موازين القوى أو فرض معادلات ردع جديدة على خصومها الإقليميين؟

أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة في ضرورة فهم الكيفية التي تعيد بها إسرائيل تشكيل دورها الإقليمي من خلال أدوات النفوذ المرتكزة على عقيدة الأمن القومي. فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١ تحولات جذرية في الدول العربية، وظهور فواعل غير تقليدية، وإعادة ترتيب التحالفات الإقليمية، مما فرض على الدول الفاعلة وعلى رأسها إسرائيل تطوير أنماط تدخلها الإقليمي.

في هذا السياق، تعد دراسة أدوات النفوذ الإسرائيلي ضرورة أكاديمية لفهم الأسس التي تقوم عليها الاستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة بيئة أمنية غير متكافئة، وكيف تسهم تلك الأدوات في تثبيت أو تقويض التوازنات الإقليمية. كما توضح العلاقة بين عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي وتفعيل أدوات مثل القوة السيبرانية، والغموض النووي، والتحالفات غير التقليدية، باعتبارها وسائل مركزية لصياغة الدور الاستراتيجي الإسرائيلي في الإقليم.

منهج الدراسة

تطبق هذه الدراسة منهج المصلحة الوطنية كأداة تحليلية لفهم المنطق الذي يحكم السلوك الإسرائيلي في الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢١. حيث يقوم هذا المنهج على افتراض محوري مفاده أن الدول، توجه سياساتها الخارجية استنادًا إلى تعريف دقيق لمصالحها القومية وعقيدتها الأمنية، وليس فقط استجابة لضغوط خارجية.

وبناء عليه، تقتض الدراسة أن الأدوات التي استخدمتها إسرائيل مثل القوة العسكرية والتفوق السيبراني، وبناء التحالفات الإقليمية، واستخدام الردع النووي غير المعلن ليست أدوات عشوائية، بل نابعة من إدراك استراتيجي لمتطلبات أمنها القومي. فإسرائيل تعيد باستمرار صياغة أولوياتها الأمنية بما يضمن استمرار تفوقها الاستراتيجي وسط بيئة إقليمية تتسم بعدم الاستقرار، وتزايد أدوار الفاعلين من غير الدول.

كما يتيح هذا المنهج فهماً أعمق لكيفية توظيف إسرائيل لأدوات النفوذ بما يخدم هدفًا أعلى يتمثل في تحقيق استقرار ذاتي، ومنع صعود قوى إقليمية منافسة، وتوسيع دورها في النظام الإقليمي الجديد. وبذلك، تسعى الدراسة إلى الربط بين أدوات النفوذ الإسرائيلي وسياقها الاستراتيجي الأوسع، بوصفها انعكاسًا واعيًا لعقيدة الأمن القومي وليس مجرد استجابات ظرفية.

أولاً: الدراسات التي تناولت العقيدة الأمنية الإسرائيلية

١. دراسة بعنوان: "الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن العربي"^١

تتناول هذه الدراسة الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بالتركيز على تطورها التاريخي، وأبرز العوامل التي أسهمت في صياغتها، بما يشمل الخلفيات الأيديولوجية والعسكرية والسياسية. وقد ركزت على دراسة محددات العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وأهدافها المرتبطة بتحقيق التفوق النوعي، وضمان الردع، وتوسيع دائرة التطبيع أو التحالفات الإقليمية. كما ناقشت الدراسة البنية المؤسسية للمنظومة الأمنية الإسرائيلية، وآليات صنع القرار داخلها، وعلاقاتها بمحيطها العربي. وقد استعان الباحث بمزيج من المنهج التحليلي والتاريخي لتوضيح التحولات التي طرأت على الاستراتيجية الأمنية منذ إعلان قيام الدولة وحتى ما بعد الثورات العربية.

توصلت الدراسة إلى أن إسرائيل اعتمدت على نهج أمني قائم على الردع والحسم السريع، مدفوع بعقيدة تنظر إلى التهديدات على أنها وجودية، ما يدفعها نحو استخدام القوة الاستباقية. كما أظهرت أن العقيدة الأمنية الإسرائيلية تسعى إلى استثمار التغيرات الإقليمية لصالحها، عبر استغلال ضعف النظام العربي لتوسيع نطاق نفوذها الأمني والعسكري.

٢. دراسة بعنوان: "استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي وأثرها على الأمن العربي والإقليمي والعالمي"^٢

ركزت الدراسة على تحليل استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي من خلال تتبع تطورها النظري والتطبيقي، واستكشاف آثارها متعددة المستويات على البيئتين العربية والدولية. وبينت الدراسة أن الأمن القومي الإسرائيلي لا ينفصل عن التوجهات العقائدية الصهيونية، بل يُترجم عملياً عبر محددات ثابتة مثل الردع، والهجوم الاستباقي، والتفوق التكنولوجي، والتوسع في بناء التحالفات الدولية. كما قدمت الدراسة قراءة معمقة للعلاقات الإسرائيلية العربية، مع تسليط الضوء على موقع القضية الفلسطينية ضمن الرؤية الأمنية الإسرائيلية.

أظهرت الدراسة أن إسرائيل تبني أمنها القومي على تصورات تتجاوز التهديدات المباشرة، لتشمل البُعد الاستراتيجي بعيد المدى، بما في ذلك محاولة السيطرة على المحيط الإقليمي سياسياً واقتصادياً. كما أوضحت أن العقيدة الأمنية الإسرائيلية تستفيد من الانقسامات الإقليمية لتبرير تدخلاتها وإضفاء الشرعية على سياساتها، خاصة تجاه القوى الصاعدة في المنطقة. واعتمدت الدراسة على تحليل نظري مدعوم بمقارنة السياسات الأمنية عبر الفترات المختلفة.

ثانيا: الدراسات التي تناولت أدوات القوة الإسرائيلية

١. دراسة بعنوان: "القوة السياسية والدبلوماسية الإسرائيلية تجاه العالم العربي: أدوات واستراتيجيات"^٣

ركزت الدراسة على تحليل الأدوات السياسية والدبلوماسية التي استخدمتها إسرائيل لتعزيز نفوذها في العالم العربي، وبيّنت كيف اعتمدت الدولة الإسرائيلية على استراتيجيات متعددة، منها استغلال المتغيرات الإقليمية، وتكثيف العمل من خلال القنوات غير الرسمية، وتفعيل الدبلوماسية السرية في عدد من الدول العربية. وقد تناولت الدراسة مراحل تطور الدبلوماسية الإسرائيلية، ولا سيما بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، إلى أن وصلت إلى مرحلة التطبيع العلني في إطار "اتفاقيات إبراهيم".

أظهرت الدراسة أن إسرائيل تمكّنت من التغلغل السياسي في عدة ساحات عربية من خلال أدوات ناعمة، مثل الإعلام، والمساعدات الإنسانية، والشركات الوسيطة، إلى جانب استخدام الضغط الأمريكي كوسيلة للتقارب مع بعض الأنظمة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع تتبع للتغير في المواقف الرسمية العربية والإسرائيلية، وانعكاسه على توازنات القوى في المنطقة. كما أشارت إلى أن إسرائيل استفادت من الانقسامات العربية، لتعيد صياغة علاقاتها بما يخدم مصالحها الاستراتيجية والأمنية في الإقليم.

٢. دراسة بعنوان: "القوة العسكرية الإسرائيلية وأثرها على الأمن الإقليمي العربي"^٤

تناقش هذه الدراسة الأثر الذي تمارسه القوة العسكرية الإسرائيلية على منظومة الأمن الإقليمي العربي، من خلال تحليل تطور القدرات القتالية والتسليحية والردعية لإسرائيل، ومدى استخدامها كوسيلة للضغط الاستراتيجي على الدول العربية المجاورة. كما تبحث الدراسة في طبيعة العقيدة العسكرية الإسرائيلية، والتطورات التي لحقت بها بعد حرب ٢٠٠٦، مروراً بالحروب على غزة، وصولاً إلى تدخلات محدودة في سوريا ولبنان. وقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي والتحليلي في استقراء المسارات العسكرية، مع توظيف إطار مفاهيمي يربط بين بناء القوة العسكرية ومتغيرات البيئة الأمنية المحيطة.

قدمت الدراسة إسهاماً نوعياً في تتبع مراحل تطور القدرات العسكرية لإسرائيل، وبيّنت كيفية توظيفها كوسيلة لفرض الردع والتفوق الاستراتيجي، ووضحت التفاعل بين هذه الأداة والأدوات الأخرى غير التقليدية، كالقوة السببرانية، والتحالفات الإقليمية، والدبلوماسية الناعمة. كما أن الدراسة جمعت تلك الأدوات بمنظور متكامل يُظهر كيف تُستخدم كأدع تنفيذية ضمن عقيدة أمن قومي أوسع، وكيف يُعاد إنتاجها استراتيجياً بما يتماشى مع تحولات المنطقة بعد ٢٠١١.

٣. دراسة بعنوان: "الدور السياسي للقوة العسكرية الإسرائيلية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية: دراسة حالة لفترة ما بعد الثورات العربية"^٥

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين القوة العسكرية الإسرائيلية والأهداف السياسية الخارجية التي تسعى الدولة لتحقيقها في محيطها الإقليمي، مركزة على الفترة التي أعقبت الثورات العربية. تسلط الدراسة الضوء على توظيف إسرائيل لأدواتها العسكرية ليس فقط لأغراض الردع أو الحماية، بل أيضًا كوسيلة ضغط دبلوماسي وتكتيك تفاوضي يعزز من مكانتها الاستراتيجية، سواء في ملفات التطبيع أو في كبح الخصوم، خاصة إيران وحزب الله. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب دراسة حالة تعكس دور القوة العسكرية في التأثير على قرارات الدول العربية تجاه إسرائيل.

وتقوم الدراسة بتوضيح أن استخدام إسرائيل لقوتها العسكرية يتجاوز البُعد الأمني إلى بُعد سياسي ودبلوماسي، كما أن الدراسة وظفت إطارًا نظريًا يربط بين هذه الأدوات وبين عقيدة الأمن القومي كمظلة توجيهية تؤطر ذلك السلوك.

تقسيم الدراسة

١. عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي ومحددات الرؤية الاستراتيجية للشرق الأوسط

١.١. الأيديولوجية الصهيونية والعقيدة الأمنية

٢.١. الإدراك الإسرائيلي للتهديدات والفرص في سياق الشرق الأوسط

٢. أدوات القوة الإسرائيلية في الشرق الأوسط

١.٢. القوة العسكرية والسيبرانية والاستخباراتية

٢.٢. التحالفات الإقليمية والدولية

٣. الدور الاستراتيجي لإسرائيل في إعادة تشكيل النظام الإقليمي

١. عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي ومحددات الرؤية الاستراتيجية للشرق الأوسط

ترتكز رؤية إسرائيل الاستراتيجية للمنطقة على مبدئين الأساس الأيديولوجي، كالشعور الدائم بالخطر والتهديد، ونهج أمني قابل للتكيف في بيئة إقليمية مضطربة. كانت لدى إسرائيل رؤية مبكرة للشرق الأوسط كبيئة معادية^٦. وهذا بطبيعة الحال، شكّل استراتيجيتها القائمة على التفوق العسكري والتكنولوجي، والردع، ومحاولات احتواء التهديد كآلية وقائية. وقد تغير هذا التصور نتيجة التحولات التي شهدتها المنطقة بعد عام ٢٠١١، بما في ذلك انهيار الدول، وصعود النفوذ الإيراني وفرض سيطرته على بعض الدول، وخاصة سوريا ولبنان، بالإضافة إلى محاولات التقارب العربي مع إسرائيل^٧. ونتيجة لذلك، اعتمدت إسرائيل على عدة محاور في استراتيجيتها:

"الحرب بين الحروب"، و"إدارة المخاطر"، و"بناء العمق الاستراتيجي من خلال التحالفات". واستخدمت مجموعة من الأدوات غير التقليدية، كالتطبيع، والتفوق التكنولوجي، والاختراق السيبراني^٨. كل هذا، انطلاقاً من العقيدة الأيديولوجية والأمنية الإسرائيلية، أدى إلى تحول دور إسرائيل في المنطقة من موقع دفاعي بحت إلى موقع نفوذ استراتيجي في المنطقة.

١.١. الأيديولوجية الصهيونية والعقيدة الأمنية الإسرائيلية

مثلت الأيديولوجية الصهيونية الإطار المرجعي الأول الذي بُنيت عليه عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي، غير أن المتغيرات الإقليمية بعد عام ٢٠١١ دفعت باتجاه إعادة تعريف هذه العقيدة. فقد انتقلت إسرائيل من سياسة الردع التقليدي إلى رؤية أكثر شمولاً تعكس تحولاً في إدراكها للتهديدات والفرص، وهو ما يستدعي تحليلاً معمقاً للأسس الفكرية والأمنية التي شكلت رؤيتها الاستراتيجية المتجددة.

أولاً: الأيديولوجية الصهيونية

تُعَدُّ الأيديولوجية الصهيونية حجر الزاوية لفهم سياسات إسرائيل. فسياساتها الخارجية ليست براغماتية، بل نابعة من منظورها الأيديولوجي تجاه الشرق الأوسط، كبيئة معادية. لذلك، تتبنى إسرائيل استراتيجية "التفوق والاحتواء". وتتطلق الرؤية الدينية التاريخية للصهيونية من اعتبار فلسطين أرض الميعاد، وأن المنطقة المحيطة بها معادية وغير آمنة لإسرائيل. ولا تُنظر إلى التغيرات السياسية والتحولات الديمقراطية في المنطقة بإيجابية، بل تعتبرها الصهيونية مبرراً لعداء محتمل تجاه إسرائيل^٩.

لذلك، تنظر إسرائيل إلى ثورات الربيع العربي كتهديد لوجودها. وتتعامل إسرائيل مع المنطقة المحيطة بها كبيئة جيوسياسية، تُسيطر عليها سياسياً وأمنياً من خلال أدوات النفوذ الإسرائيلي، كالردع والتحالفات والتفوق التكنولوجي^{١٠}. وبالتالي، تتبع سياسات إسرائيل من أيديولوجية تُشدد على ضرورة التفوق العسكري كشرط وجودي، وليس مجرد خيار هامشي. ومن أهم هذه السياسات العداء لإيران ومحور المقاومة.

ثانياً: عقيدة الأمن الإسرائيلية

عقيدة إسرائيل الأمنية نتاجٌ لأيديولوجيتها التي تحكم نظرتها للمنطقة وتهدف هذه العقيدة إلى الردع والهجوم الاستباقي^{١١}، سعياً لتحقيق تفوق استراتيجي في منطقة مضطربة باستمرار. تركز عقيدة إسرائيل الأمنية على ثلاثة مبادئ تطورت مع طبيعة التهديدات التي تواجهها منذ عام ٢٠١١، وهي: الردع المطلق، والإنذار المبكر، ونقل المعركة إلى أرض العدو.

من بين المبادئ الأساسية لعقيدة إسرائيل الأمنية عقيدة "الحرب بين الحروب"، وهي استراتيجية تعمل على

تنفيذ عمليات ضد التهديدات الوجودية لإسرائيل، بهدف إضعافها مع تجنب الحرب المباشرة. ويجري تطبيق أساس هذه الاستراتيجية، إلى جانب تطبيق التطورات التكنولوجية والاستخباراتية والجوية، ضد إيران وحلفائها في ساحات القتال في سوريا ولبنان. وقد تطورت عقيدة إسرائيل الأمنية حول مبدأ "الضربة الاستباقية"، الذي يبرز بشكل خاص في حالة البرنامج النووي الإيراني. تجلّت نتائجها في اغتيال قادة إيرانيين مثل قاسم سليماني عام ٢٠٢٠ وأيضاً اغتيال الأب الروحي للبرنامج النووي الإيراني محسن فخري زاده. تتمحور هذه الاستراتيجية حول إضعاف الخصم دون انتظار أن يُشكّل تهديداً وجودياً، وذلك من خلال القضاء على بنيته التحتية في مراحلها الأولى^{١٢}. ونتيجة لذلك، لم تعد عقيدة الأمن الإسرائيلية تعتمد على القوة العسكرية التقليدية، بل اعتمدت على الحرب السيبرانية والردع الدبلوماسي، واكتسبت إسرائيل قدرة استباقية عالية على معرفة التحركات المستقبلية لخصومها والتأثير على قراراتهم من خلال وحدات مثل "٨٢٠٠" و"أمان"^{١٣}.

تُشدّد عقيدة الأمن الإسرائيلي على أن الأمن القومي لا يُحمى بالقوة العسكرية فحسب، بل أيضاً بالقضاء على التهديدات قبل ظهورها^{١٤}. وهي نتاج مرونة تكتيكية وردع مباشر في آنٍ واحد. وهي تُشكّل سياسات إسرائيل ليس فقط تجاه إيران وحزب الله، بل أيضاً تجاه المنطقة بأسرها وأي تغييرات قد تُعيد تشكيل ميزان القوى فيها.

٢.١. الإدراك الإسرائيلي للتهديدات والفرص الاستراتيجية

ترتكز الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية للشرق الأوسط على مبدأ أساسي واحد وهو وجود مجموعة من الفرص الجيوسياسية والتهديدات الوجودية داخل البيئة الإقليمية. وقد تشكلت هذه الرؤية من خلال النفوذ الإيراني المتزايد خاصة في لبنان وسوريا، بالإضافة إلى القدرات المتزايدة للجهات الفاعلة غير الحكومية مثل حزب الله في لبنان، الذي يمتلك ترسانة صاروخية ضخمة ومتطورة للغاية، بالإضافة إلى الدعم الاستخباراتي واللوجستي الذي تقدمه إيران^{١٥}. كل هذا يجعل إسرائيل تنظر إلى المنطقة على أنها منطقة خطرة، حيث تتزايد احتمالية حروب الاستنزاف أو التصعيد المفاجئ.

لذلك، عملت إسرائيل على استغلال ضعف بعض القوى الإقليمية بعد التحولات الإقليمية التي حدثت عام ٢٠١١، مثل انشغال سوريا والعراق بأزماتهما الداخلية وغيابهما عن الساحة الإقليمية. وقد تحقق ذلك من خلال توسيع حدود عمقها الاستراتيجي إلى ما وراء جغرافيتها المباشرة، وإعادة تعريف مفهومها للعمق الاستراتيجي، وتركيزه على المدى الأمني والسياسي والاقتصادي لمحيطها الإقليمي، بدلاً من المسافة الجغرافية التي تفصل الجبهة الداخلية عن حدودها الخارجية. وقد فعلت ذلك من خلال تشكيل شبكات نفوذ وتحالفات وشراكات إقليمية مع الدول العربية التي كانت تُعتبر خصوماً سابقاً، وكذلك مع دول الخليج والقرن الأفريقي^{١٦}. وقد تم ذلك لتعزيز قدرتها على الكشف المبكر عن أي تهديدات، وزيادة قدراتها الدفاعية، وخلق فرص استراتيجية واقتصادية من خلال

انفتاحها على مختلف الأسواق، وبالتالي تعزيز قوتها الشاملة بشكل شامل.

تُعتبر اتفاقيات إبراهيم نقطة انطلاق لبناء هذا التحول وهذه السياسة. فمن خلالها، تحولت إسرائيل من فاعل معزول في المنطقة إلى شريك أمني وتكنولوجي واقتصادي مشروع. وقد ساهم تنامي النفوذ الإيراني بشكل كبير في تعزيز هذه الاستراتيجية، وبناء مصالح مشتركة غير مسبقة بين إسرائيل وبعض الدول العربية، وخاصة دول الخليج. وقد ساعد ذلك على تطوير تحالفات أمنية قائمة على التدريب المشترك وتبادل المعلومات، وإنشاء مشاريع النقل والطاقة. وهكذا، أصبح الشرق الأوسط ساحة استثمار قوية لإسرائيل، حيث تستخدم جميع أدواتها ونفوذها لمحاولة إعادة تشكيل وتعديل جميع التوازنات الإقليمية بما يحقق مصالحها على كل من المدى القريب والبعيد، بدلاً من أن يكون في الماضي مجرد ساحة تهدد ووجودها^{١٧}.

٢. أدوات إسرائيل لفرض النفوذ في الشرق الأوسط

سعت إسرائيل إلى تحقيق الردع والاستباق الإقليميين لضمان هيمنتها ومنع أي تهديدات وجودية^{١٨}. ولم تقتصر استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط على الدفاع عن حدودها الجغرافية الضيقة. فقد حفزت هذه السياسات إسرائيل على بناء وحدة متكاملة من الأدوات تجمع بين القوة العسكرية التقليدية، والتطوير السيبراني المتقدم، ونفوذ الطاقة والاقتصاد، والعلاقات الدبلوماسية الإقليمية^{١٩}. وقد مكّنها ذلك من فرض وجودها خارج حدودها الجغرافية وقدراتها الديموغرافية.

تُستخدم إسرائيل تفوقها العسكري، المتمثل في المجال الجوي والاستخبارات والدفاع الصاروخي، خارج حدودها لتنفيذ عمليات ضد محور المقاومة في سوريا ولبنان ومنع أي تهديد لها^{٢٠}. وتعتمد على تفوقها السيبراني لتعطيل ومنع تقدم البرنامج النووي الإيراني وإضعاف البنية التحتية لأي خصم محتمل، مما زاد من استخدامه ليس فقط كوسيلة دفاع، بل أيضاً للهجوم.

اقتصادياً، اعتمدت إسرائيل على قوتها التكنولوجية وتفوقها في قطاعي الزراعة والطاقة لتعزيز علاقاتها مع الدول العربية من خلال اتفاقيات الغاز ونقل التكنولوجيا. وقد شكّل هذا دافعاً استراتيجياً لتوقيع اتفاقيات إبراهيم^{٢١}. إن أدوات القوة الإسرائيلية متعددة، وتعمل ضمن إطار متكامل ضمن استراتيجية شاملة تتضمن خطوات استباقية، وردعاً، واحتواءً للتهديدات. وهي مرنة في التكيف مع مختلف السياقات.

إن ما يميز أدوات القوة الإسرائيلية ليس فقط تعددها، بل تكاملها، إذ يتم توظيفها ضمن استراتيجية شاملة، ترتكز على الردع، والاحتواء، والاستباق، مع مرونة في التكيف مع تغير السياقات. تناقش هذه الدراسة، ضمن هذا القسم، كيفية تأثير هذه الأدوات المتعددة، وتُحلل نجاحها في إعادة تموضع إسرائيل إقليمياً وتوسيع نطاق نفوذها دون اللجوء إلى أساليب القوة التقليدية.

١.٢. القوة العسكرية والسيبرانية والاستخباراتية

يعتمد النفوذ الإسرائيلي في الشرق الأوسط على القوة الصلبة، بشقيها العسكري والاستخباراتي، بالإضافة إلى التفوق السيبراني. وقد أرست إسرائيل مفهوم "الردع المطلق" الذي يعتمد على الاستباق العسكري والتفوق النوعي، انطلاقاً من إدراكها لمحدودية عمقها الجغرافي^{٢٢}. وقد أثر ذلك في إعداد جيش مجهز بأحدث منظومات الأسلحة وتقنيات الاستخبارات. إضافةً إلى ذلك، لم تعتمد إسرائيل على القوة الصلبة، بل اتجهت إلى الفضاء الإلكتروني، لتصبح من أقوى الدول عالمياً، وليس إقليمياً فحسب^{٢٣}، في هذا المجال. تستغل هذه القدرات لجمع المعلومات، وتعطيل مشاريع خصومها، وتدمير بنيتهم التحتية، وشن هجمات مستهدفة. يُقدم هذا القسم مدخلاً تحليلياً للقوة الإسرائيلية، بأدعها الأربعة العسكرية والنوعية والاستخباراتية والسيبرانية، من حيث تطورها وأدواتها ودورها في توسيع نفوذ إسرائيل وفرض حضورها الإقليمي.

أولاً: القوة العسكرية الإسرائيلية: بين الردع الاستباقي والتفوق النوعي

تُعَدّ القوة العسكرية حجر الزاوية في عقيدة إسرائيل الأمنية، وهي أهم أدواتها لفرض النفوذ الإقليمي. وتُعتبر وسيلةً للردع والتدخل الاستباقي وإعادة تشكيل البيئة الإقليمية بما يحقق مصالحها الاستراتيجية.

تقوم السياسة العسكرية الإسرائيلية على مبدأ "لا خيار سوى النصر السريع"، نظراً لموقعها الجغرافي الضيق والتهديدات الكثيرة المحيطة بها، سواءً من الدول العربية أو من جهات فاعلة غير حكومية. واستثمرت إسرائيل بكثافة في تطوير قدراتها العسكرية، بما في ذلك التفوق الجوي والاستخبارات والتكنولوجيا، وذلك من خلال:

- تمتلك إسرائيل أحد أقوى الأنظمة الجوية في العالم، وتعتمد بشكل خاص على طائرات إف-٣٥ المقاتلة أمريكية الصنع، التي حصلت عليها في إطار شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة^{٢٤}. الغرض من هذه الطائرات هو تنفيذ ضربات مُحددة داخل سوريا لاستهداف شحنات الأسلحة الإيرانية المتجهة إلى حزب الله، بالإضافة إلى استهداف مراكز القيادة الرئيسية للحرس الثوري الإيراني. هذه القوة العسكرية الإسرائيلية وتفوقها النوعي يُمكنانها من شن ضربات استباقية ضد العدو دون اللجوء إلى الحرب المباشرة.
- اعتمدت إسرائيل في سياساتها استراتيجية "الحرب بين الحروب" (MABAM)، التي تهدف إلى إضعاف قدرات العدو عبر ضربات متكررة ومحددة على بنيته التحتية العسكرية والأمنية دون الحاجة إلى لفت الانتباه الدولي. وقد تجلّت فعالية هذه الاستراتيجية في سوريا، حيث شنت إسرائيل مئات الغارات الجوية لمنع الوجود الإيراني أو نقل الأسلحة من إيران إلى حزب الله.
- من الناحية الدفاعية، نفذت إسرائيل شبكة متعددة الطبقات من أنظمة الدفاع الجوي، أهمها "القبة

الحديدية " لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى، و"العصا السحرية" لاعتراض الصواريخ متوسطة المدى، ومنظومة "حيتس" لاعتراض الصواريخ الباليستية. وقد أثبتت هذه المنظومة المتكاملة كفاءتها، من وجهة نظر إسرائيلية، في مواجهة حملات التصعيد في غزة، مما عزز قدرة إسرائيل على الصمود في وجه جميع التهديدات الأمنية.

تهدف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إلى الحفاظ على "تفوق نوعي" في التسليح والتدريب لضمان بقاء الدولة في ظل منطقة مضطربة أمنياً. لذلك، فإن استثمار إسرائيل المستمر في أنظمة الدفاع والتكنولوجيا العسكرية، وتصدير معداتها إلى دول أخرى، جعل جيشها، بجميع مكوناته وأنظمتها، أداة لفرض النفوذ الخارجي.

وعند تفسير هذا الجانب، نستنتج أن "القوة العسكرية الإسرائيلية لا تهدف فقط إلى حماية الأمن القومي الإسرائيلي، بل هي أيضاً أداة لإعادة تشكيل بيئة إقليمية جديدة، وتوسيع نطاق الردع، وترسيخ دولة إسرائيل كلاعب محوري في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط.

ثانياً: الغموض النووي الإسرائيلي وأثره على معادلات الردع في الشرق الأوسط

يُعتبر البرنامج النووي الإسرائيلي من أكثر القضايا غموضاً في الأمن الإقليمي. وقد أصبحت سياسة الغموض هذه حجر الزاوية في عقيدة إسرائيل الدفاعية، التي تستخدمها لتعزيز الردع دون اللجوء إلى قوات دولية أو تدخل مباشر، إذ لم تعترف رسمياً قط بامتلاكها أسلحة نووية.

ومع ذلك، ووفقاً لتقارير دولية غير رسمية، تُقدر ترسانة إسرائيل النووية بما يتراوح بين ٨٠ و ٢٠٠ رأس نووي، مخزنة في قاعدة ديمونا في صحراء النقب^{٢٥}. كما تشير هذه التقارير إلى امتلاك إسرائيل طائرات من طراز أريحا وصواريخ باليستية، بالإضافة إلى غواصات قادرة على إطلاق الصواريخ من البحر.

ورغم هذا التنوع في القدرات والأسلحة النووية، والذي بدوره يعزز استراتيجية الردع الإسرائيلية في حال تعرضها لهجوم نووي غير مبرر، إلا أنها ليست طرفاً في معاهدة حظر الانتشار النووي، مما يمنعها من عمليات التفتيش الدائمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويفرض عليها التزامات كغيرها من الدول، ويمنحها القدرة على تطوير أسلحة نووية دون الحاجة إلى رقابة دولية. تُبرر إسرائيل سياستها في الغموض النووي بأنها تعيش في بيئة مضطربة، وأن التهديد الوجودي من إيران يسمح لها بمواصلة تطوير سلاح نووي قادر على حماية نفسها وتغيير توازن الردع الإقليمي. لم تُستخدم الأسلحة النووية الإسرائيلية بعد كقوة عسكرية مباشرة، بل كرادع لإقناع خصوم إسرائيل بأن أي تهديد وجودي سيُقابل بعواقب لا يمكن التنبؤ بها، مما يعزز صورتها كقوة إقليمية مؤثرة^{٢٦}.

ثالثاً: القدرات السيبرانية الإسرائيلية كأداة للنفوذ الإقليمي

تُعد القدرات السيبرانية الإسرائيلية من أهم أدوات القوة غير التقليدية التي تستخدمها إسرائيل لتعزيز نفوذها الإقليمي وتحقيق الردع الاستراتيجي دون اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة. وقد بنت إسرائيل بنية تحتية سيبرانية هجومية ودفاعية فريدة منذ عام ١٩٩٧، نظراً لطبيعة التهديدات في الفضاء السيبراني. وقد وثّقت إسرائيل رسمياً نهجها السيبراني، لا سيما في ظل التهديدات العابرة للحدود وارتباط البنية التحتية للدولة بالفضاء الرقمي^{٢٧}.

تتعاون الوحدة ٨٢٠٠، التابعة لوكالة المخابرات المركزية الإسرائيلية، مع الموساد ووكالة الأمن القومي، وتُعتبر من أقوى الوحدات السيبرانية في العالم من حيث جمع المعلومات وتنفيذ الهجمات. وفي مواجهة خصومها، تُطوّر الدولة تقنيات متقدمة للتجسس، واختراق شبكاتهم الأمنية، وتوسيع بنيتهم التحتية الرقمية.

تجلّت القدرات الهجومية للنظام السيبراني الإسرائيلي في عملية "STUXNET" التي استهدفت البرنامج النووي الإيراني عام ٢٠١٠. وقد تعاونت إسرائيل مع الولايات المتحدة في تطوير هذه البرمجية. نجحت هذه العملية في تعطيل أجهزة الطرد المركزي في منشأة نطنز النووية، دون اللجوء إلى مواجهة عسكرية مباشرة بين إسرائيل وإيران.

تعتبر هذه العملية نقطة تحول في إدراك أهمية وقيمة الفضاء الإلكتروني كساحة معركة، حيث استخدمت إسرائيل قدراتها السيبرانية في عمليات استباقية، فأحبطت هجمات سيبرانية معادية شنها الحرس الثوري الإيراني ضد منشآت المياه والكهرباء الإسرائيلية. ولتعزيز نفوذها الإقليمي، لا تستخدم إسرائيل الحرب السيبرانية كأداة دفاعية، بل لإضعاف قدرات خصومها، بالإضافة إلى التأثير على الرأي العام وإرسال رسائل رادعة^{٢٨}.

تضمنت الاستراتيجية السيبرانية الوطنية التي أطلقتها إسرائيل عام ٢٠١٥ هدف تحويل إسرائيل إلى قوة سيبرانية عظمى. وتُعد "القبة السيبرانية" خير دليل على استخدام هذه القدرات لحماية البنية التحتية الوطنية، بما في ذلك القطاعات المالية والصحية والمياه والطاقة والنقل. إن التحول النوعي في مفهوم الردع الإسرائيلي من القوة العسكرية التقليدية إلى القدرات السيبرانية، بما في ذلك الأدوات التكنولوجية المتقدمة، عزز عمق النفوذ الإقليمي لإسرائيل، وخاصة في ظل التهديدات غير المتكافئة^{٢٩}.

رابعاً: القدرات الاستخباراتية كأداة للنفوذ الإسرائيلي

تُعدّ القدرات الاستخباراتية من أهم أدوات القوة الإسرائيلية، التي اعتمدت عليها لتعزيز أمنها القومي في ظلّ الظروف الإقليمية المضطربة. تُعدّ هذه القدرات الاستخباراتية جزءاً من استراتيجية إسرائيل الأمنية الشاملة، وتهدف إلى كشف التهديدات مبكراً والتدخل المبكر للقضاء عليها، سواءً بجمع المعلومات أو تنفيذ عمليات سرية. يتكون جهاز الاستخبارات الإسرائيلي من الموساد، المتخصص في العمليات خارج حدودها؛ والشاباك،

المتخصص في الأمن الداخلي؛ وجهاز الاستخبارات العسكرية المعروف باسم أمان. تتفاعل هذه الأجهزة في ملفات إقليمية، بما في ذلك تلك الموجودة في سوريا ولبنان وغيرهما.

أدى التركيز على إيران كتهديد استراتيجي رئيسي إلى اتساع نطاق الأنشطة الاستخباراتية الإسرائيلية في العمق الإيراني^{٣٠} ومن أبرز الأمثلة على القدرات الاستخباراتية الإسرائيلية ضد إيران اغتيالات العلماء الإيرانيين التي بدأت عام ٢٠١٠. ومن أبرز العلماء المستهدفين مسعود علي محمدي، ومجيد شهرياري، وداريوس رضائي نجاد، ومصطفى أحمددي روشن، وفي أواخر عام ٢٠٢٠، محسن فخري زاده، المعروف بالأب الروحي للبرنامج النووي الإيراني^{٣١}.

استُخدمت تقنيات عالية الدقة، بما في ذلك المتفجرات المغناطيسية والأسلحة الآلية الموجهة عن بُعد، لتنفيذ هذه العمليات، مما يُظهر كفاءة وتطور جهاز الاستخبارات الذي ينفذها، الموساد. لم تتوقف عمليات الاغتيال التي نفذها الموساد عند اغتيال العلماء الإيرانيين، بل شملت أيضًا خبراء في مجالات مختلفة، لا سيما الطيران والدفاع الصاروخي، كما نصت عليه "استراتيجية الاستنزاف الهادئ"، التي هدفت إلى عرقلة تقدم إيران في مختلف المجالات دون التصعيد إلى مواجهة عسكرية مباشرة. من أبرز الأعمال المنسوبة لجهاز الاستخبارات الإسرائيلي عمليات التخريب التي استهدفت منشآت حيوية في نطنز وفوردو. وتُعدّ العمليات الإسرائيلية السرية التي نفذتها أجهزة الاستخبارات داخل إيران تطبيقًا لاستراتيجية "الحرب بين الحروب"، القائمة على تنفيذ هجمات استباقية محددة لإضعاف العدو بشكل دائم^{٣٢}.

وتجسد دور الاستخبارات في هذه الاستراتيجية في جمع بيانات دقيقة عن المواقع النووية، ومسارات العلماء، وخطط الحرس الثوري. إن فعالية القدرات الاستخباراتية الإسرائيلية في مواجهة التهديدات غير المتكافئة والمتناظرة تُمكن إسرائيل من التأثير على الساحة الإقليمية دون التصعيد إلى مواجهات عسكرية أو حروب شاملة، مما يجعلها أحد ركائز العقيدة الأمنية الإسرائيلية.

٢.٢. التحالفات الإقليمية والدولية

في ظل التحولات الجيوسياسية التي شهدتها الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١، برزت التحالفات الإقليمية والدولية كأداة محورية في استراتيجية إسرائيل الهادفة إلى إعادة تشكيل البيئة الأمنية بما يحقق مصالحها. وقد أدركت إسرائيل أن مواجهة التحديات المعقدة، بما في ذلك الجهات الفاعلة التقليدية وغير التقليدية، تتطلب إطارًا تحالفياً متعدد المستويات يعزز قدرتها على المناورة الاستراتيجية ويوسع نطاق نفوذها دون الاعتماد حصرياً على الردع العسكري.

في هذا السياق، اعتمدت إسرائيل نهجًا براغماتيًا يتجاوز الإطار الكلاسيكي للتحالفات، جامعًا بين شراكات أمنية عميقة مع الولايات المتحدة والقوى الغربية المؤثرة وعلاقات إقليمية غير تقليدية تتمثل في اتفاقيات التطبيع مع الدول العربية^{٣٣}. ولم تقتصر أهداف هذه التحالفات على الجوانب السياسية والعسكرية فحسب، بل استهدفت أيضًا المجالات التكنولوجية والاستخباراتية، مما عزز مكانة إسرائيل في عمليات الردع وخفف من حدة العداء الأمني تجاهها. وهكذا أصبحت التحالفات من أهم أدوات "القوة الذكية"، التي تجمع بين النفوذ الدبلوماسي والمساعدة الاستراتيجية، مما مكن إسرائيل من إعادة رسم موازين القوى في المنطقة بما يحقق هدفها الأمني والسياسي^{٣٤}.

أولاً: التحالفات الإقليمية أداة التطبيع الاستراتيجي

تحاول إسرائيل تعزيز نفوذها الإقليمي وترسيخ مكانتها كفاعلٍ شرعيٍّ في منظومة الشرق الأوسط، استخدمت إسرائيل التحالفات الإقليمية كأداةٍ محوريةٍ لما يُمكن تسميته "التطبيع الاستراتيجي". لم يقتصر هذا النهج على تحسين العلاقات الدبلوماسية فحسب، بل استهدف إحداث نقلة نوعية في بنية النظام الإقليمي من خلال لامركزية الصراع العربي الإسرائيلي وإقامة شراكاتٍ تتجاوز التاريخ السياسي التقليدي للصراع^{٣٥}.

مثّلت اتفاقيات إبراهيم عام ٢٠٢٠ تنويعًا لهذا التحول، حيث أطلقت إسرائيل من خلالها عملية تطبيع متعددة الأبعاد مع دولٍ عربيةٍ مثل الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، برعاية أمريكية مباشرة. لم تكن هذه الاتفاقيات استجابةً لظروفٍ آنية، بل انعكاسًا لتحالف استراتيجيٍّ جديدٍ فرضه التهديد الإيراني المتزايد، والحاجة الإقليمية المتزايدة للتكنولوجيا المتقدمة، وتراجع أولوية فلسطين في أجندات بعض الأنظمة العربية^{٣٦}. ارتكز هذا التحول على ثلاثة ركائز أساسية: أولاً، توظيف التطبيع لبناء محور أمني-استخباراتي إقليمي لمواجهة التوسع الإيراني في الخليج وشرق المتوسط. ثانياً، تحويل إسرائيل إلى شريك اقتصادي وتكنولوجي موثوق من خلال ربط اقتصادات الخليج وشمال أفريقيا بالتفوق الإسرائيلي في الطاقة والمياه والأمن السيبراني. ثالثاً، إعادة إنتاج دور إسرائيل الإقليمي كمصدر "للاستقرار والابتكار"، وإبراز صورة جديدة تتجاوز حدود الصراع التقليدي^{٣٧}.

وبهذا المعنى، لم تعد التحالفات مجرد امتداد للنفوذ الإسرائيلي، بل أداة لإعادة هيكلة المنطقة بما يضمن اندماج إسرائيل الوظيفي والشرعي في معادلاتها، ويعيد تعريف مفهوم "السلام" وفق مصطلحات استراتيجية جديدة.

أ. التعاون بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة

تُعَدّ الإمارات العربية المتحدة الدولة الأكثر انخراطاً في علاقاتها مع إسرائيل بعد توقيع اتفاقيات إبراهيم. وقد شهدت العلاقات تطوراً سريعاً، بما في ذلك فتح سفارات متبادلة وتوقيع عشرات الاتفاقيات الثنائية في مجالات مختلفة، أبرزها التكنولوجيا والكفاء الاصطناعي والأمن الغذائي والطاقة. وتجلّى عمق التنسيق الاقتصادي من خلال إنشاء "مجلس أعمال مشترك"، وإطلاق رحلات جوية مباشرة، والإعلان عن مشاريع طاقة إسرائيلية إماراتية

مشتركة في أفريقيا. وفي المجال الأمني، جرى تبادل معلومات حول التحركات الإيرانية، بالإضافة إلى التعاون في تطوير أنظمة الإنذار المبكر والدفاع الجوي، وتنسيق غير معلن لضمان أمن الملاحة في البحر الأحمر ومضيق هرمز^{٣٨}.

ب. التعاون بين إسرائيل والبحرين

تحتل البحرين موقعًا استراتيجيًا بالغ الأهمية نظرًا لقربها الجغرافي من إيران، مما يجعلها شريكًا مهمًا لإسرائيل على الرغم من صغر مساحتها^{٣٩}. وقد مهدت الفترة التي أعقبت التطبيع الطريق لتعاون أمني واستخباراتي مشترك، بالإضافة إلى تبادل الوفود العسكرية.

تُعَد المشاركة البحرية الإسرائيلية في مناورات مع قوات أمريكية وخليجية، انطلقت من البحرين، مقرّ الأسطول الأمريكي الخامس لأول مرة، جزءًا من استراتيجية إسرائيلية أوسع نطاقًا لإنشاء محور دفاع إقليمي ضد إيران، تشمل شبكة من الرادارات المتكاملة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والتدخل المبكر لمواجهة أي تهديدات صاروخية أو بحرية محتملة^{٤٠}. وقد غيّرت هذه الشراكة منظور التحالفات، وحولتها من التطبيع السياسي إلى بناء هياكل أمنية واقتصادية فعّالة، ما عزز مكانة إسرائيل في المنطقة.

ج. التعاون بين إسرائيل والمغرب

يجمع التعاون بين إسرائيل والمغرب بين الاعتبارات الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية والأمنية. وجاء هذا التطبيع في إطار صفقة سياسية رعتها الولايات المتحدة، تمثلت في اعتراف واشنطن بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية مقابل إعادة العلاقات الرسمية مع إسرائيل. وقد منح هذا التحالف بُعدًا استراتيجيًا مزدوجًا يخدم مصالح الطرفين في المنطقتين العربية والأفريقية^{٤١}. تطورت العلاقة من منظور عسكري وأمني، حيث وُقعت اتفاقيات تشمل التعاون في التدريب العسكري، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتزويد الجيش المغربي بالمعدات والتكنولوجيا الإسرائيلية.

اقتصاديًا، ازداد حجم التبادل التجاري بين الجانبين، إلى جانب فتح رحلات جوية مباشرة بين تل أبيب والدار البيضاء، وتوسيع مجالات التعاون لتشمل الأمن الغذائي، وتكنولوجيا إدارة المياه، والزراعة الذكية. تُمثل هذه المجالات أولوية تنموية للمغرب، وتوفر لإسرائيل بوابة لتوسيع صادراتها التكنولوجية في شمال وغرب أفريقيا^{٤٢}. على الصعيد الجيوسياسي، تسعى إسرائيل إلى توظيف شراكتها مع المغرب لتوسيع نفوذها في أفريقيا، من خلال حضورها في المنظمات الإقليمية ومشاركتها في الأسواق الأفريقية، مستفيدة من موقع المغرب الاستراتيجي وعلاقاته التاريخية مع دول غرب أفريقيا. وهكذا، يتحول هذا التحالف من مجرد تطبيع سياسي إلى أداة استراتيجية متعددة الاستخدامات تُسهم في تعميق حضور إسرائيل في أفريقيا^{٤٣}.

د. التعاون بين إسرائيل والسودان

لم تتخذ العلاقات الإسرائيلية السودانية طابعاً علنياً كما هو الحال في دول أخرى. وقد استفادت إسرائيل من هذا التحول في العلاقات، حيث قوّضت عمليات تهريب الأسلحة التي تحدث في البحر الأحمر، وسهّلت التواصل الأمني مع دول القرن الأفريقي. كما استخدمت إسرائيل السودان لتسهيل العمليات الاستخباراتية واللوجستية تجاه غرب أفريقيا لاحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة.

ونتيجةً لذلك، تُعتبر اتفاقيات إبراهيم نقطة تحول في الاستراتيجية الإسرائيلية، إذ سمحت لإسرائيل باختراق المنطقة وتوسيع نفوذها دون الدخول في مواجهات عسكرية مباشرة. كما أنها خلقت سياقاً أمنياً وعسكرياً ودبلوماسياً واقتصادياً يتجاوز العلاقات الأمريكية التقليدية، مما وضع إسرائيل في إطار جديد يتحدى التهديدات الإيرانية. وقد عززت هذه التحالفات قدرة إسرائيل على فرض نفوذها الإقليمي، وتحقيق أهدافها بعيدة المدى^{٤٤}.

ثانياً: التحالفات الدولية

تشكّلت مكانة إسرائيل في النظام الدولي على مدى العقود الماضية بفضل تحالفات دولية عززت نفوذها الإقليمي. واكتسبت هذه التحالفات بُعداً أكثر ديناميكية في ظلّ التغيرات التي شهدتها المنطقة منذ عام ٢٠١١، وظهور تهديدات جديدة غير مألوفة، وزيادة التنافس بين القوى الدولية عليها. وتعتمد استراتيجية إسرائيل في هذا السياق على توظيف هذه التحالفات ليس فقط للدعم العسكري والسياسي، بل أيضاً كأدوات لتطبيع حضورها الجيوسياسي، وترسيخ شرعيتها الإقليمية، وتوسيع هامش مناورتها في محيطها المباشر.

أ. التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية

يُعد التحالف مع الولايات المتحدة أساس السياسة الدفاعية لإسرائيل. وقد تطور التعاون من التعاون العسكري إلى الدعم المالي، ووصل إلى التنسيق الاستراتيجي والدفاع المشترك ضد التهديدات الإقليمية^{٤٥}، وخاصة إيران.

● **الدعم العسكري والمالي:** تلقت إسرائيل ما يقارب ٣٨ مليار دولار على مدى عشر سنوات

لشراء معدات عسكرية أمريكية متطورة وتمويل أنظمة دفاع جوي مثل القبة الحديدية والعصا السحرية، وفقاً لاتفاقية المساعدات لعام ٢٠١٦^{٤٦}.

● **التنسيق الاستخباراتي والعمليات المشتركة:** شمل ذلك التعاون في مراقبة النشاط النووي

الإيراني والهجمات الإلكترونية المشتركة، مثل عملية ستوكسنت التي عطلت منشأة نطنز النووية^{٤٧}.

● **الدبلوماسية الوقائية:** استخدمت إسرائيل التحالف الأمريكي كغطاء دبلوماسي لاحتواء

خصومها في المؤسسات الدولية وإبطال القرارات التي قد تدين أعمالها العسكرية أو السياسية،

وخاصة في مجلس الأمن.

ضمن هذا التحالف، تحتل إسرائيل مكانة بارزة في استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فهي حليف موثوق في مواجهة التهديدات الإيرانية ومصدر مهم للابتكار العسكري والتكنولوجي الذي يفيد صناعة الدفاع الأمريكية نفسها.

ب. تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي

عززت إسرائيل علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، لا سيما في مجالات الاقتصاد والبحث العلمي ومكافحة الإرهاب. وبصفتها شريكاً في مبادرة "أفق ٢٠٢٠"، استفادت إسرائيل من التمويل الأوروبي لتطوير تقنيات الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، مما ساهم في تطوير صناعاتها الأمنية والدفاعية. كما تعزز هذه الشراكة التعاون في مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومراقبة الحدود، وملاحقة الشبكات المتطرفة العابرة للحدود، لا سيما في أعقاب تصاعد الإرهاب في أوروبا. توفر هذه الشراكة لإسرائيل عمقاً أمنياً في البحر الأبيض المتوسط، وتعزز مكانتها كمصدر للحلول التكنولوجية المتقدمة لأمن الحدود ومكافحة التهديدات السيبرانية^{٤٨}.

ج. شراكة الأمن والتكنولوجيا مع الهند

منذ تولي مودي منصبه بصفته رئيساً للوزراء، شهدت العلاقات الإسرائيلية الهندية طفرة استراتيجية، شملت مجالات الدفاع والزراعة والتكنولوجيا. تُعد الهند أكبر مشترٍ للمعدات الدفاعية الإسرائيلية، بما في ذلك الطائرات بدون طيار وأنظمة الرادار وبرامج التجسس. كما تم إطلاق مشاريع مشتركة في مجالي الأمن السيبراني والفضاء، تخدم المصالح الاستراتيجية لكلا الطرفين في مواجهة التهديدات الإقليمية والإرهاب العابر للحدود. تعزز هذه الشراكة استقلال إسرائيل في بناء توازنات بديلة لاعتمادها الكامل على الولايات المتحدة وتفتح لها سوقاً ضخمة لاستغلالها لتوسيع نفوذها الجيوسياسي في آسيا والتوسع في أفريقيا من خلال الشراكات الأمنية^{٤٩} حيث تُعد أفريقيا ساحة استراتيجية للنفوذ الإسرائيلي، لا سيما في ضوء المنافسة مع إيران وتركيا لتأمين وجود في حوض النيل والقرن الأفريقي وغرب أفريقيا. وقد نشطت إسرائيل في تقديم المساعدة العسكرية والأمنية لدول مثل أوغندا وإثيوبيا وتشاد ورواندا، بما في ذلك التدريب العسكري وتوفير تكنولوجيا المراقبة والطائرات بدون طيار والمعدات الإلكترونية لأجهزة الأمن الخاصة بها.

يحقق هذا النهج أغراضاً متعددة: أولاً، تأمين المناطق النائية الجنوبية لإسرائيل ومراقبة الأنشطة الإيرانية في السودان وإريتريا؛ ثانياً، تعزيز مكانة إسرائيل داخل الاتحاد الأفريقي؛ وثالثاً، بناء شبكة من الحلفاء الجدد لإعادة تشكيل توازن القوى في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

د. شراكات استخباراتية مع دول آسيا وأمريكا اللاتينية

بالإضافة إلى التعاون العسكري العلني، أقامت إسرائيل علاقات استخباراتية وأمنية مع العديد من دول شرق آسيا، مثل فيتنام وتايلاند، لمراقبة النشاط الإيراني في المنطقة والتعاون في مكافحة الإرهاب البحري. في أمريكا اللاتينية، يتركز الوجود الإسرائيلي في دول مثل كولومبيا والبرازيل، من خلال صفقات أسلحة وتبادل الخبرات في مكافحة التمرد والاتجار بالمخدرات وتستخدم هذه العلاقات لتوفير غطاء استخباراتي لهذه الدول.

وتساهم هذه التحالفات في تعزيز الدور الإقليمي لإسرائيل، وتوفير أدوات متعددة (عسكرية، تكنولوجية، استخباراتية، دبلوماسية) لفرض التوازنات، واحتواء الخصوم، وتوسيع النفوذ. وفي سياق صعود فواعل دوليين جدد، تكتسب إسرائيل عن طريق هذه التحالفات خبرة استراتيجية، وقابلية للتكيف على التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط^{٥٠}.

٣. الدور الاستراتيجي لإسرائيل في إعادة تشكيل النظام الإقليمي

لعبت إسرائيل دورًا فعالًا في إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، مستغلةً ظهور جهات فاعلة من غير الدول على ساحات الصراع في المنطقة، وتراجع أساليب الصراع التقليدية، وتساعد الديناميكيات الأمنية والاقتصادية^{٥١}، لا سيما بعد عام ٢٠١١. وقد تحقق ذلك ليس من خلال التوسع الجغرافي أو الاحتلال المباشرة، بل من خلال الاستخدام المشترك لأدوات القوة الناعمة والصلبة، مما مكّنها من ترسيخ نفسها كشريك رئيسي في المعادلات الأمنية والسياسية، وبالتالي، أصبحت لاعبًا محوريًا في توازن القوى في المنطقة بأسرها.

يُنظر إلى إسرائيل ككيان محتل معادٍ لمحيطه لعقود، لا سيما في ظل مركزية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلا أن العقد الماضي شهد انقلابًا في هذه المعادلة، إذ لم تعد إسرائيل تُعتبر من قبل بعض الأنظمة العربية خصمًا أيديولوجيًا، بل شريكًا آمنًا وتكنولوجياً واستثماريًا في مواجهة التهديدات المشتركة، وأبرزها التوسع الإيراني، والإرهاب العابر للحدود، والهشاشة الأمنية الناتجة عن هشاشة الدولة القومية.

وساهمت اتفاقيات التطبيع (اتفاقيات إبراهيم) في تغيير الموقف العربي الجماعي من اندماج إسرائيل في النظام الإقليمي، ممهدةً الطريق أمام إسرائيل لتطبيع وجودها وفرض رؤيتها للأمن والاستقرار في المنطقة، لا سيما في الخليج والقرن الأفريقي والبحر الأحمر.

ومن خلال ما يُعرف بسياسة "الحرب بين الحروب"، أصبحت إسرائيل لاعبًا فاعلاً في تنظيم موازين القوى في سوريا ولبنان والعراق من خلال الضربات الجوية الاستباقية والاعتقالات الإلكترونية والتدخلات الاستخباراتية الدقيقة^{٥٢}. لا تهدف هذه السياسات إلى الحد من نفوذ طهران ووكيلها حزب الله فحسب، بل تهدف أيضًا إلى توجيه

رسالة إلى الأطراف الإقليمية الفاعلة مفادها أن إسرائيل لم تعد في موقف دفاعي، بل أصبحت لاعباً استباقياً يفرض قواعد اشتباك جديدة ويمنع ترسيخ معادلات ساحة المعركة التي لا تتوافق مع مصالحها. وقد ساهم هذا السلوك في ترسيخ شكل جديد من توازن القوى، يعتمد ليس فقط على الجيوش والدول التقليدية، بل أيضاً على معادلة أمنية هجينة طورته إسرائيل لسياسة الردع الذكية الخاصة بها، والتي تقوم على التفوق النوعي في المعلومات والضربات الموجهة وتكنولوجيا الدفاع، دون الحاجة إلى خوض حروب تقليدية.

من أبرز نتائج توسع النفوذ الإسرائيلي تراجع مركزية القضية الفلسطينية كمدخل أساسي لبناء النظام الإقليمي. تمكنت إسرائيل تدريجياً من فصل علاقاتها الثنائية مع الدول العربية عن موقفها من الصراع الفلسطيني، مما أدى إلى ظهور "نظام عربي انتقائي" يتعامل مع إسرائيل وفقاً لاعتبارات وطنية ضيقة لا تتضمن مطلب التسوية الشاملة. أضعف هذا التحول الموقف الفلسطيني، وفتح المجال أمام إسرائيل للعمل بحرية في الخليج وشمال أفريقيا، دون أي ضغط حقيقي لإنهاء احتلالها أو تقديم أي تنازلات جوهرية. ومن خلال تعزيز علاقاتها مع الإمارات والبحرين ومصر والمغرب، ودخولها في شراكات أمنية واستخباراتية (وإن كانت غير معلنة) مع المملكة العربية السعودية، استطاعت إسرائيل إعادة تشكيل محور إقليمي غير رسمي يتقاطع مع الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء إيران، ومكافحة الإرهاب، وتأمين ممرات الطاقة العالمية. وقد أدى التنسيق الأمني في البحر الأحمر، والتعاون السيبراني، والمشاركة في التدريبات البحرية مع دول الخليج والقوات الأمريكية، إلى تحول في بنية النظام الإقليمي نفسه^{٥٣}. علاوة على ذلك، أقامت إسرائيل تعاوناً استراتيجياً مع دول مثل السودان وتشاد، مما مَدَّ نفوذها على البحر الأحمر والقرن الأفريقي، مضيفاً بُعداً جغرافياً جديداً إلى عمقها الاستراتيجي، متجاوزاً الجغرافيا التقليدية للصراع العربي الإسرائيلي.

استغلت إسرائيل التنافس الدولي في المنطقة (الولايات المتحدة والصين وروسيا) لتعزيز مكانتها كحليف موثوق ومصدر للحلول التكنولوجية والاستخباراتية^{٥٤}. قدّمت نفسها للولايات المتحدة كحل فعال للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، وقدّمت نفسها لأوروبا كشريك تكنولوجي وأمني، وعملت على التنسيق على الساحة السورية بما لا يغفل روسيا. عززت هذه الدبلوماسية المتوازنة مكانة إسرائيل كلاعب محوري في الحسابات الجيوسياسية للقوى الكبرى، مما منحها حرية أكبر في إدارة شؤونها الإقليمية دون ضغوط.

الخاتمة

من خلال تحليل الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية للشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢١، تكشف هذه الدراسة عن تحول هيكلي في نهجها تجاه البيئة الإقليمية. يتمثل هذا التحول في الانتقال من سياسة دفاع تقليدية إلى استراتيجية هجينة تجمع بين إدراك وجودي للتهديدات والاستخدام المرن والمعقد لأدوات القوة الصلبة والناعمة. تتبنى إسرائيل نهجاً استباقياً يهدف إلى إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، استناداً إلى مفاهيم مثل الردع غير المتكافئ، والتفوق العسكري النوعي، والتحالفات متعددة المستويات.

وضحت الدراسة أن إسرائيل اعتمدت على منظومة متكاملة من أدوات التأثير، بما في ذلك التفوق العسكري عالي الدقة، والقدرات السيبرانية والاستخباراتية المتقدمة، وتوسيع شبكة تحالفاتها الإقليمية والدولية. تشكل اتفاقيات إبراهيم نموذجاً بارزاً لتحول الدبلوماسية الإسرائيلية إلى أداة استراتيجية تكمل قدراتها الأمنية، مما يسمح لها بتوسيع دائرة نفوذها دون الانخراط في حروب شاملة أو احتلالات مباشرة. يعكس هذا تحولاً في فهم إسرائيل للقوة، لم يعد يقتصر على الردع العسكري، بل يشمل الآن أدوات المعلومات والتكنولوجيا والاقتصاد السياسي.

وأظهرت الدراسة أيضاً أن البيئة الإقليمية لما بعد عام ٢٠١١، مع تفكك الدولة القومية، وصعود الجهات الفاعلة غير الحكومية، وتآكل الأطر الجماعية العربية، قد قدمت فرصة استراتيجية لإسرائيل لإعادة هندسة دورها في النظام الإقليمي وإعادة تعريف علاقاتها مع العديد من الدول العربية على أسس أمنية واقتصادية مشتركة.

نتائج الدراسة

- إن التحول في الرؤية الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية من استراتيجية دفاعية تقليدية قائمة على الردع الكلاسيكي إلى نهج هجومي استباقي يعتمد على "المعركة بين الحروب"، يعكس إدراكاً لطبيعة التهديدات غير المتناظرة والمتغيرة في البيئة الإقليمية.
- إعادة تعريف العمق الاستراتيجي حيث لم يعد مفهوم العمق الاستراتيجي مقتصرًا على الحدود الجغرافية، بل اتسع ليشمل بناء شبكات نفوذ وتحالفات أمنية واقتصادية في محيطها الإقليمي، ما أتاح لإسرائيل مجالاً حيويًا مرناً للردع والمناورة والتأثير.
- تكريس تفوق نوعي إسرائيلي متعدد المستويات من خلال الاستثمار في التقنيات العسكرية المتقدمة، والتفوق السيبراني، والاستخبارات الدقيقة، مما مكنها من فرض قواعد اشتباك جديدة وتعديل معادلات الردع في أكثر من ساحة إقليمية.
- توسيع دائرة التحالفات الإقليمية والدولية حيث استثمرت إسرائيل التحولات التي شهدتها النظام العربي عقب ٢٠١١ لتوسيع نطاق شراكاتها الاستراتيجية، خاصة عبر اتفاقيات إبراهيم، وتوثيق التعاون مع الولايات

- المتحدة ودول أوروبية وآسيوية في مجالات الدفاع والتكنولوجيا.
- نجاح أدوات القوة الذكية في فرض النفوذ حيث أبرزت الدراسة قدرة إسرائيل على توظيف مزيج من أدوات القوة الصلبة والناعمة من بينها التكنولوجيا، والاقتصاد، والدبلوماسية في تعزيز حضورها الإقليمي دون الاعتماد على الاحتلال أو التدخل العسكري الواسع.
- إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية حيث ساهمت الاستراتيجية الإسرائيلية في إضعاف مركزية الصراع العربي الإسرائيلي، وتهميش بعض القوى التقليدية، وخلق بيئة إقليمية جديدة محوراً احتواء إيران وتعزيز الشراكات الأمنية مع دول عربية.
- الشرق الأوسط لا يُمثل لإسرائيل تهديداً فقط، بل فرصة استراتيجية عبر استغلال الثغرات الجيوسياسية والفراغات الأمنية لإعادة تشكيل التوازنات بما يعزز مكانتها الإقليمية ويضعف خصومها التقليديين.

قائمة المراجع

- ^١ أحمد بن علي العسيري، الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن العربي" (رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، ٢٠١٤).
- ^٢ بشير عياد مبارك، "استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي وأثرها على الأمن العربي والإقليمي والعالمي" (رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٤).
- ^٣ عبد العزيز محمد عبده، "القوة السياسية والدبلوماسية الإسرائيلية تجاه العالم العربي: أدوات واستراتيجيات" (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠١٧).
- ^٤ حسن شفيق المغربي، "القوة العسكرية الإسرائيلية وأثرها على الأمن الإقليمي العربي" (رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٢٠).
- ^٥ ملاك أحمد محمد قنديل، "الدور السياسي للقوة العسكرية الإسرائيلية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية: دراسة حالة لفترة ما بعد الثورات العربية" (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠٢٢).
- ^٦ خالد محمد، "الأمن القومي الإسرائيلي: المفهوم والمركزات"، (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، ٢٠١٢)، ص ٩٠.
- ^٧ Kartik Bommakanti, "The Strategic and Military-Technological Significance of Israel", (ORF On-line, 2023). Available at: <https://www.orfonline.org/expert-speak/the-strategic-and-military-technological-significance-of-israel>
- ^٨ حسين عيسى محمد، "الاختراق الإسرائيلي للنظام الإقليمي العربي"، (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٢١)، ص ٦٥.
- ^٩ Uriel Abulof, "Zionism's Responses to Jewish Insecurity", (Routledge, Handbook on Israeli Security, London, 2021), p. 33.
- ^{١٠} Gideon Shimoni, "The Zionist Ideology", (Brandeis University Press, USA, 1995), p. 15.
- ^{١١} عبد الله عمر حمد، "تحولات الردع الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، (دراسة تحليلية، مركز دراسات الخليج، ٢٠٢٣)، ص ٥٣.
- ^{١٢} طارق خليل حجازي، "صعود إسرائيل كفاعل استراتيجي في الخليج العربي"، (دراسة تحليلية، مركز البيان للدراسات، ٢٠٢٣)، ص ٢٧.
- ^{١٣} Sean Cordey, "Trend Analysis: The Israeli Unit 8200 – An OSINT-based Study", (Center for Security Studies (CSS), ETH Zürich, 2019). Available at: <https://css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/Cyber-Reports-2019-12-Unit-8200.pdf>
- ^{١٤} Gil Baram, "Israeli Defense in the Age of Cyber War", (Middle East Forum, Vol. 24: No. 1, 2017). Available at: <https://www.meforum.org/middle-east-quarterly/israeli-defense-in-the-age-of-cyber-war>

¹⁵ Kartik Bommakanti, "The strategic and military-technological significance of Israel", (Raisina Debates – ORF Expert Speak, 2023). Available at: <https://www.orfonline.org/expert-speak/the-strategic-and-military-technological-significance-of-israel>

^{١٦} محمد موسى الشريف، "العقيدة الأمنية الإسرائيلية وانعكاساتها على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي"، (رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠١٥)، ص ٨٧.

¹⁷ Antonio Bhardwaj, "Israel's Bid for Regional Hegemony: An Expert Analysis", (Foreign Affairs Forum, 2025). Available at: <https://www.faf.ac/home/2025/6/19/israels-bid-for-regional-hegemony-an-expert-analysis>

^{١٨} أميرة خليل جابر، "العقيدة الأمنية لإسرائيل بين الردع والمبادأة"، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠١٨)، ص ٤٥.

^{١٩} يوسف جبر عبد الله، "التحولات في العقيدة الأمنية الإسرائيلية بعد الثورات العربية"، (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠١٩)، ص ٦٣.

^{٢٠} زياد سعدي العزام، "الأمن القومي الإسرائيلي والسياسات الإقليمية"، (رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، ٢٠١٦)، ص ٧٤.

²¹ Jean-Loup Samaan, "What the Gaza War Reveals about the Limitations of Missile Defense", (Atlantic Council, 2024), Available at: <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/what-the-gaza-war-reveals-about-the-limitations-of-missile-defense/>

²² Morris Friedman, "Continuity and Change in Israel's Strategic Culture", (Federation of American Scientists "FAS", Washington, 2006), p. 12. Available at: <https://irp.fas.org/agency/dod/dtra/israel.pdf>

²³ Ibid, p. 15.

^{٢٤} محمد عبد الرحمن العبسي، "إستراتيجية الأمن السيبراني الإسرائيلي"، (المركز العربي للأبحاث، بيروت، ٢٠١٩)، ص ٣٨.

^{٢٥} عبد الحميد محمد حمودة، "الردع النووي الإسرائيلي: إستراتيجية الأمن الغامض"، (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠١٧)، ص ٩٢.

^{٢٦} سامي خليل العبد الله، "الردع النووي في العقيدة الأمنية لإسرائيل"، (دار الشروق، عمان، ٢٠١٥)، ص ٢٣.

^{٢٧} حسام فوزي الشامي، "الدرع السيبراني: الأمن الإلكتروني في العقيدة العسكرية الإسرائيلية"، (مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد ٨، ٢٠٢١).

²⁸ Prime Minister's Office National Cyber Directorate, "Israel National Cyber Security Strategy", (Digital Watch Observatory, 2017), Available at: <https://dig.watch/resource/israel-national-cybersecurity-strategy>

^{٢٩} عماد منصور، "الاستراتيجية الإلكترونية لإسرائيل"، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٠)، ص ٦٥.

³⁰ Ian Black & Benny Morris, "Israel's Secret Wars: A History of Israel's Intelligence Services", (New York, Grove Press, 1991).

³¹ TOI Staff, "Mossad killed Iran's top nuke scientist with remote-operated machine gun", (The Times of Israel, 2021). Available at: <https://www.timesofisrael.com/mossad-killed-irans-top-nuke-scientist-with-remote-operated-machine-gun-nyt/>

³² Dan Raviv & Yossi Melman, "Spies Against Armageddon: Inside Israel's Secret Wars", (Brandeis University Press, Boston, 2012).

^{٣٣} خلود حسين موسى، "العلاقات الإسرائيلية الإماراتية: من التطبيع غير الرسمي إلى اتفاقيات إبراهيم"، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢)، ص ٧٣.

³⁴ Denise Degarmo, "The U.S.-Israeli Strategic Alliance: How the United States Is Contributing to a "Disappearing" Palestine", (Open Journal of Political Science, Vol. 6, 2016), pp. 34-47.

^{٣٥} مصطفى عبد الفتاح حسن، "التحالفات الجديدة في الشرق الأوسط: قراءة في اتفاقيات إبراهيم"، (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ٢٠٢٣)، ص ٨٢.

^{٣٦} إيمان أحمد البدر، "اتفاقيات إبراهيم وتداعياتها على التوازن الإقليمي"، (رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، ٢٠٢٣)، ص ٩٣.

^{٣٧} وسام حسن سلمان، "التحالف الإسرائيلي الخليجي بعد ٢٠٢٠: المسارات والتحديات"، (رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٢٣)، ص ٧٨.

³⁸ Jang Ji-Hyang, "Deepening UAE-Israel Strategic Cooperation after the Abraham Accords", (The Asan Institute for Policy Studies, 2022), p. 2. Available at: <https://en.asaninst.org/contents/deepening-uae-israel-strategic-cooperation-after-the-abraham-accords/>

³⁹ Michael Stephens, "Bahrain and Israel Security Cooperation: Strategic Transformation Post-Abraham Accords", (Gulf Studies Center, Qatar University, 2023), p 12.

⁴⁰ Ibid., p 18.

^{٤١} محمد عادل حسن، "الأمن القومي العربي في ظل اتفاقيات التطبيع الجديدة"، (دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٢)، ص ٨٤.

^{٤٢} حنان محمد عبد الله، "التحولات الجيوسياسية بعد اتفاقيات إبراهيم"، (المجلة العربية للدراسات السياسية، العدد ١٢، ٢٠٢٤)، ص ٧٧.

^{٤٣} ليلى حسين عبد الرحمن، "اتفاقيات إبراهيم في الميزان: تحليل استراتيجي"، (رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٢٤)، ص ٦٣.

^{٤٤} جمال ناصر خالد، "التطبيع السوداني الإسرائيلي: الأبعاد والدلالات"، (رسالة ماجستير، جامعة النيلين، ٢٠٢١)، ص ٩٣.

⁴⁵ Jeremy Sharp, "United States Foreign Aid to Israel: Memorandum of Understanding", (Congressional Research Service, 2023), pp. 1-2. Available at: https://www.everycrsreport.com/files/2023-03-01_RL33222_7ba4408ea8cf4a56fc01dbcb3d6b1154f8868dc3.html

^{٤٦} محمد إسماعيل هلال، "المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل وتأثيرها على ميزان القوى"، (مركز الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٣)، ص ٤٧.

⁴⁷ Paulo Shakarian, "Stuxnet: Cyberwar Revolution in Military Affairs", (Small Wars Journal, Vol. 23, 2011). Available at:

https://www.researchgate.net/publication/230898148_Stuxnet_Cyberwar_Revolution_in_Military_Affairs

⁴⁸ Oldrich Bures, "EU Counterterrorism Policy: A Paper Tiger?", (Terrorism and Political Violence, Routledge, 2006). Available at: <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09546550500174905>

⁴⁹ Masood Khattak, "Strategic Significance of Indo-Israel Defence Collaboration", (Journal of Strategic Studies, Vol. 35, No. 4, 2016), pp. 67-75. Available at:

https://www.researchgate.net/publication/312174751_Strategic_Significance_of_Indo-Israel_Defence_Collaboration_Implications_for_Pakistan's_Security

⁵⁰ Arie Kacowicz & Others, "Israel-Latin America relations: What has changed in the past decade and why?", (Routledge, Europa Regional Perspectives series, 2020). Available at: https://www.researchgate.net/publication/346655742_Israel-Latin_America_relations_What_has_changed_in_the_past_decade_and_why

⁵¹ Shiza Ahmed, "Abraham Accords: Strategic Realignment within Middle East", (CISS Insight Journal, Vol.10, No. 1, 2022). Available at: <https://journal.ciiss.org.pk/index.php/ciiss-insight/article/view/215>

^{٥٢} جمال ناصر خالد، "التطبيع السوداني الإسرائيلي: الأبعاد والدلالات"، (رسالة ماجستير، جامعة النيلين، ٢٠٢١)، ص ١٢١.

^{٥٣} سامية مصطفى أحمد، "أثر الاستراتيجية الإسرائيلية في الأمن الإقليمي العربي"، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢)، ص ٩٢.

^{٥٤} كريم حجاج، "النظام الإقليمي المتنازع عليه"، (مجلة القاهرة للشؤون العالمية، ٢٠٢٤)، ص ٨-٩.